النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية: نشاط الهلال الاحمر الجزائري نموذجا

أ.مقلاتي عبد الله

جامعة أدرار

تعد مشكلة تحديد الرؤى الايدولوجية للثورة الجزائرية وتأصيل أبعادها المختلفة أحدى الموضوعات الشائكة في مجال البحث التاريخي مرامى جبهة التحرير الوطني الكفاحية، ونحاول في موضوعنا استعراض البعد الإنساني للثورة الجزائرية على ضوء النشاط الاجتماعي الذي تكرس بمراكز اللاجئين في تونس والمغرب ومن خلال نشاط هيئة الهلال الأحمر الجزائري ونوضح انعكاسات هذا النشاط على علاقات الثورة الجزائرية على بلدان المغرب العربي. وتنطلق من تساؤل مركزي محوره: (ما هي أبعاد النشاط الإنساني والإجتماعي التى كرستها الثورة الجزائرية ببلدان المغرب العربي، وما هي حدود تأثر هذه البلدان بتلك الأبعاد ومدى تجاوبها مع هذا النشاط الإنساني على ضوء علاقاتها مع الثورة الجزائرية) نرم استعراض الجهود الانسانية المبدولة للتكفل باللاجئين وإبراز أبعاد نشاط الثورة الجزائرية الإنساني وأثاره على موقف المغرب العربي.

أولا: تكريس الاهتام الاجتماعي – الإنساني للثورة الجزائرية على ضوء تطور مشكلة اللجوء الجزائري.

كان لتطور حرب الجزائر بصورة غير متوقعة امتدادات متشعبة في بلدان المغرب العربي وأصبح لها انعكاسات كبرى على أوضاعها الداخلية، ولعل أهم انعكاس ترتب عن هذه الحرب هو

اضطرار الآلاف من الجزائريين للجوء إلى البلدان المجاورة، وقد كانت تتواجد بتونس والمغرب جالية جزائرية معتبرة انضافت إليها منذ اندلاع الثورة الجزائرية أعداد ضخمة من اللاجئين. فظهر مشكل الاجئين الذي أكد الحضور الاجتماعي القوي للجزائريين بهذين القطرين، إضافة إلى الحضور السياسي والعسكري وقد أبدت شعوب المغرب العربي ازائه أشكالا مختلفة من التضامن والتساند الأخوي بشكل جعل السلطات الرسمية تتجاوب مع تحمل تبعات الحضور الجزائري (1)

إن السلطات الفرنسية كانت ترمي من وراء سياسة القمع والطرد لسكان الحدود الشرقية والغربية الجزائرية إلى عزل الشعب عن المقاومين و خلق مشاكل للثوار الجزائريين إضافة إلى عزل الجزائر عن تونس والمغرب وإثارة الصعوبات لحكومتي البلدين الفتية ولكن مشكل اللاجئين الجزائريين بالرغم من أعبائه الاجتماعية سوف يؤكد على ترابط الوشائج الاجتماعية بين شعوب المغرب العربي واندماج القضية الجزائرية في السياسة التونسية والمغربية، وقد استغلته جبهة التحرير الوطني عنصر ضغط على الحكومة الفرنسية أمام الرأي العام الدولي. خاصة وأن قضية اللاجئين بالنسبة لأية دولة تكون " ورقة رابحة" إذا ما عرف استغلالها على مختلف الأصعدة المحلية والدولية(2).

ولم تكن هذه الحقيقة لتخفى على المسؤولين الجزائريين،

إذ يسهل علينا تلمس الأبعاد الاجتماعية والإنسانية المكرسة والجهود المبذولة للعناية بقضية اللاجئين، وكذا تفحص النتائج الإيجابية من خلال الصدى الدولي المحقق والدور الهام الذي هيئ اللاجئين القيام به لصالح الثورة الجزائرية بقاعدتي تونس والمغرب، ودون تفصيل للنتائج المحققة سنحاول أن نستعرض تطور مشكل اللجوء الجزائري، وجهود جبهة التحرير الوطني الاجتماعية والإنسانية في التكفل باللاجئين.

بدأت هجرة اللاجئين الجزائريين باتجاه القطرين المجاورين مع اندلاع الثورة الجزائرية، وتزايدت حركية نزوحهم مع اشتداد رقعة الحرب، إذا نعرض سكان الحدود الشرقية والغربية لمضايقات الجيوش الفرنسية وأعوانها، و قررت السلطات الفرنسية سنة 1956 إجلاء كل سكان المنطقتين بالقوة في محاولة منها لغلق الحدود وعزل الثورة الجزائرية بالداخل فقامت القوات الفرنسية بمطاردة السكان وتقتيلهم وتدمير القرى والمداشر وإحراق الأمتعة والمزارع، وأضطر السكان من الشيوخ والنساء والأطفال – بعد أن تجند الرجال أو تم اعتقالهم – للفرار بأنفسهم واللجوء إلى القطرين المجاورين (3) وأقيمت لهم الملاجئ بالأراضي التونسية والمغربية ظلوا يقاسون فيها الجوع والعري والأمراض، وفي ظل هذه الظروف طرحت جبهة التحرير الوطني قضية اللاجئين الجزائريين الذين يتعرضون للمآسي الإنسانية، ووضعت كل إمكانياتها لمساعدة

اللاجئين وإسعافهم قبل تظافر الجهود الدولية ووصول المساعدات. وفي صيف سنة 1957 بدأت القوات الفرنسية مشروعها لتطهير منطقة الحدود الشرقية الجزائرية تمهيدا لإقامة الأسلاك الشائكة (خط موريس) وأصبح سكان هذه المنطقة من القالة شمالا وحتى الصحراء جنوبا مهددين بالمطاردة والقتل، وفي هذه المرة كانت مأساة اللاجئين الذين نزلوا بتونس كبيرة إذ وصلوا بأعداد ضخمة وهم منهكون وفقراء معدمون من كل ضرورات العيش [4]. وشنت القوات الفرنسية بالجزائر في بداية سنة 1958 حملات مطاردة وهجوم على ملاجئ الجزائريين بمناطق الحدود التونسية والمغربية بحجة تتبع الثوار، كما ازدادت عمليات اجتياح وتدمير القرى بالحدود خاصة بعد قصف ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 وماتلاها من اجراءات فرنسية بانشاء المحتشدات داخل الوطن، وإقامة خطي موريس وشال، فأخذت قوافل اللاجئين تتدفق على تونس والمغرب بأعداد ضخمة وهم في حاجة ماسة للإعانة و الإغاثة وقد قدرت أعداد اللاجئين المستقرين بتونس والمغرب سنة 1958 بحوالي 350000 لاجئ منهم 50% أطفال 35 % نساء، وحوالي 15 % رجال [5].

فهل اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن هذه الفئات سوف تكون عالة عليها أم نظرت إليها بمنظار اجتماعي وإنساني مختلف؟

لم تقتصر اهتمامات الثورة الجزائرية على تنظيم جانب الكفاح المسلح لوحده بل اهتمت كذلك بالجوانب الحيوية الأخرى ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، ومثلما نهضت بتنظيم قواعدها العسكرية وهيئاتها السياسية بالقواعد الخلفية فإن انشغالاتها الاجتماعبة تجلت في الاهتمام بقضية اللاجئين الذين اضطرتهم الظروف للعيش مشردين بتونس والمغرب، فتكفلت بشؤونهم باعتبارهم جزائريين منكوبين فروا من جحيم القمع الفرنسي، وتحملت جهودا معتبرة لإيوائهم ورعايتهم، ولم تقتصر مهامها على إسعاف ما يقرب من 350 ألف لاجئ والعناية بهم بل امتدت إلى هيكلت وإقامة أسس مجتمع اللاجئين كصورة مصغرة للمجتمع الجزائري الذي تأمله الثورة التحريرية حسب نظرتها للجزائر المستقلة، ونلمح فيه عناية الثورة بالفئات الاجتماعية المختلفة للاجئين من أطفال ونساء وشيوخ فلم تفكر إطلاقا أن هذه العناصر عالة عليها بل كانت تنظر بوجهة استراتيجية للاستفادة منها مستقبلا.

لقد درست جبهة التحرير الوطني مشكل اللاجئين منذ قيامه وأولت عنايتها للتكفل بالأعداد المتزايدة منهم بتونس والمغرب، ووضعت جميع إمكانيتها لإسعافهم، ورغم أن تونس والمغرب كانتا تقدمان مساعداتها الاستعجالية إلا أن جبهة التحرير الوطني أدركت مدى حاجة هؤلاء المشردين للإيواء والتغذية والعناية

والعلاج فبادت لإنشاء " لجنة الشؤون الاجتماعية" منذ سنة 1956 للتكفل بمساعدة اللاجئين، فعملت هذه الهيئة على ايوائهم ومدهم بالإعانات الأولية ونهضت للتعريف بمأساتهم (6). وأمام تعدد مهام لجنة الشؤون الاجتماعية التنظيمية والاسعافية والدعائية رأت اللجنة ضرورة خلق هيئة خاصة تكون أقرب إلى اللاجئين وتشرف على مراكزهم بتونس والمغرب فأنشأت " مصلحة اللاجئين" (7) وأولت كذلك قطاع الصحة إهتماما كبيرا فأقامت تنظيم صحي محكم على مستوى جميع الملاجئ وأنشأت المراكز الصحية والمستشفيات، وطورت من وسائل العلاج وأساليبه، كما اهتمت بتفعيل نشاط الهلال الأحمر الجزائري الإسعافي، ومنذ سنة 1958 شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية للتكفل بجميع المهام والشؤون الاجتماعية الحيوية للمجتمع الجزائري خاصة اللاجئين بتونس والمغرب والذين يشكلون جالية هامة بالخارج لها مؤسساتها الاجتماعية والصحية والتعليمية، كما تشرف الوزراء على المنظمات الاجتماعية المختلفة كاتحاديات: العمال، الطلبة، النساء، وغيرها من الهيئات الثقافية والرياضية التي كانت تنشط بأماكن تواجد الاجيئين (8)

واهتمت الثورة الجزائرية بتنظيم المصالح الاجتماعية للجزائريين وتفعيل نشاطها، واعتنت بميدان التأطير الاجتماعي الذي نهض به المحافظون السياسيون والمرشدون الاجتماعيون، وفي

الميدان التعليمي والثقافي تركزت الجهود على انشاء المدارس ووضع البرامج التعليمية والتكفل بالطلبة، كما اهتمت بهيكلة المجتمع اعتمادا على عناصره الفعالة كالمرأة والشبيبة.

ويعتبر التعليم من المهام الاجتماعية التي أولتها الثورة الجزائرية عنايتها وخاصة تعليم الأطفال أبناء الشهداء، وأبناء اللاجئين المستقرين بتونس والمغرب فأنشأت المدارس ومراكز التكوين المعني التي مكنت الشباب من الإحراز على تكوين مهني مكنهم من الاندماج في المجتمع، ولا شك أن عناية الثورة بتعليم وتكوين الآلاف من الأطفال اللاجئين هو عمل إنساني عظيم كان يهدف إلى بناء مجتمع محصن بالمعرف التي تمكنه من مواجهة المستقبل [9]، ولقي الاهتمام بالشباب عناية معتبرة لكونهم عنصر هاما في الكفاح المسلح، أما المرأة فأسندت لها بمراكز اللاجئين مهام اجتماعية ونضالية أدتها بشجاعة وأقتدار، ورعت الثورة كذلك فئة العاجزين من شيوخ ومرضى ومعطوبين، فلقوا جميعهم كل الرعاية والاهتمام في مراكز خاصة للراحة والاستشفاء بتونس والمغرب[10]

وبذلك فقد سهرت الثورة التحريرية جميع فئات المجتمع في بوثقة واحدة أسسها الإخوة والتعاون والعدالة فتقوت الوشائج الاجتماعية داخل مجمع اللاجئين بين فئات الشعب القادمين من مختلف المناطق.

ويتبين لنا أن الثورة الجزائرية ببعدها الاجتماعي ونظرتها لمستقبل الأعداد الكبرى من اللاجئين المستقرين بتونس والمغرب بادرت للعناية باللاجئين وأطرتهم في مؤسسات وهياكل اجتماعية نشطت حركية وفاعلية مجمع اللاجئين فأصبحوا يحسون بمختلف فئاتهم أنهم يعيشون حياة النخوة والاعتزاز بوجود مؤسسات وطنية تشرف على شؤونهم (حكومة مؤقتة – جيش شعبي).

وتتوضح لنا الأبعاد الإنسانية للثورة التحريرية سامية وعميقة في مضامنها، إذ أكدت على العناية بالإنسان والمجتمع، ورعت باستمرار الحفاظ على حقوق الإنسان في ظروف الحرب، ونددت بالأعمال اللا انسانية وتتجلى الأبعاد الإنسانية للثورة الجزائرية خاصة من خلال نشاط هيئة الهلال الأحمر الجزائري.

ثانيا: النشاط الإنساني للهلال الأحمر الجزائري بمراكز اللاجئين:

الهلال الأحمر الجزائري هيئة إنسانية واجتماعية أسستها جبهة التحرير الوطني بهدف الإسهام في إسعاف ومساعدة اللاجئين الجزائريين فنهضت بدور هام في التكفل باللاجئين والمساهمة في تفعيل النشاط الدولي للمنظمات الإنسانية وخاصة إبراز الأبعاد الإنسانية للثورة الجزائرية [11]

لقد كانت تجربة الهلال الأحمر الجزائري في البداية صعبة للغاية منذ تمت هيكلتها في المغرب بإشراف قيادة الولاية الخامسة في ديسمبر 1956 [12] وبعد أخد الموافقة من لجنة التنسيق والتنفيذ

اعتمدت الجمعية بعمالة طمجة، حيث اتخذتها مقرا لنشاطاتها منذ 29 ديسمبر 1956، ويوضح الطيب الثعالبي أن " القوانين وضعت بعمالة طنجة، وفي يوم 18 جانفي 1957 أعلنت الإذاعة والصحافة في ميلاد الهلال الأحمر الجزائري" (13)

ومنذ إنشائها طالبت جمعية الهلال الأحمر الجزائري بالإعتراف الدولي بها كهيئة إنسانية ونشرت نداء إلى المجتمع الدولي تحثه على تقديم المساعدات للاجئين وباشرت بتقديم خدماتها لإسعاف الجرحى والتكفل بالمرضى الموجودين بالمغرب وتونس وطالبت باحترام معاهدة جنيف الدولية وتدويل القضية الجزائرية لكن منظمة الصليب الأحمر الدولي أصرت على رفض التعامل مع الهلال الأحمر الجزائري وأكدت أنها لا تستطيع الإعتراف بجمعية محلية لا تخضع لأية حكومة وطنية، وهذا ما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تقرر إعادة هيكلة وصياغة قوانين الهلال الأحمر الجزائري ونقل مركزه إلى تونس.

وفي الفترة ما بين 24-27 سبتمبر تم بتونس الإجتماع التأسيسي الذي حول جمعية الهلال الأحمر الجزائري إلى مكتب معين من طرف جبهة التحرير الوطني، وعدلت قوانينه بالشكل الذي يحقق الإستجابة الدولية للإعتراف به كهيئة تشكلت بالجزائر وتمارس نشاطها على مستوى القطر الجزائري، معروفة لدى جبهة التحرير الوطني وقوانينها وضعت لدى هذه الأخيرة (14)،

وخلال الإجتماع تشكل المكتب الإداري الذي يضم: بوكلي حسان رئيسا، وبن باحمد نائب أول، بوقرموح مولود نائب ثاني، ومكاسي مصطفى أمينا عاما، وبن تامي الجيلالي ممثلا دائما لدى هيئة الصليب الأحمر الدولي[15]

وقد أعطت هذه الهيكلة الجديدة للهلال الأحمر الجزائري دفعا قويا لتفعيل نشاطاته الإجتماعية المتنوعة ففي المغرب – حيث ظل الرئيس بوكلى مستقرا بالرباط – توسعت فروع الهلال الأحمر الجزائري للتكفل باللاجئين، وبدل مكتب الهلال الأحمر الجزائري مساعيه لكسب التضامن المغربي وجمع التبرعات والمساعدات، كما كان يستقبل المساعدات الدولية ويقوم بتوزيعها على اللاجئين بالإضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة في إسعاف اللاجئين ومداواة المرضى [16] وعمل على تنسيق نشاطه مع المصالح الصحية ومع هيئة الصليب الأحمر الدولي التي كانت تشرف كذلك.على توزيع المساعدات الإنسانية، وقد لوحظ تزايد اهتمامها باللاجئين الجزائريين إثر موافقة جبهة التحرير الوطني على مبدأ إطلاق سراح أسرى الحرب فأصبحت تقدم كميات معتبرة من الأدوية والمواد الغذائية [17]

وبتونس حيث كان باحمد النائب الأول المكلف بالشرق يشرف على نشاطات الهلال الأحمر الجزائري، ورغم الإمكانيات القليلة للهلال الأحمر الجزائري خلال هذه الفترة وعدم تمكنه من

كسب إمتياز الإشراف الكلي على توزيع المساعدات الدولية فإنه كان يقدم إسعافاته لعشرات الألاف من اللاجئين للمرضى والمعوزين، كما يتكلف بإعانة مصلحة اللاجئين وينهض بأعباء التنظيم والتوزيع واستقبال الإعانات الدولية [17]

وارتكز النشاط الدولي للهلال الأحمر الجزائري على طرح قضية اللاجئين أمام الرأي العام الدولي والمطالبة بتقديم المساعدات الإنسانية لهم، ولم تنفك جهود ممثل الهلال الأحمر الجزائري بجنيف السيد بن تامي تؤكد مسألة الاعتراف الدولي بالهلال الأحمر الجزائري لكن ردود هيئة الصليب الأحمر الدولي كانت بالرفض نتيجة الضغوط الفرنسية وبحجة أن جمعية الهلال الأحمر الجزائري لم تشكل على المستوى الوطني وأنه لا توجد حكومة وطنية جزائرية، وحتى وإن لم يكن هناك اعتراف رسمي من قبل الهيئة إلا أن اتصالات ومساعي بن تامي حققت مكاسب دولية للهلال الأحمر الجزائري وجلبت الكثير من المساعدات الإنسانية للاجئين [18]، وقام الهلال الأحمر الجزائري بإرسال العديد من وفوده إلى الدول الصديقة والشقيقة لتمثيل الجزائر وطلب المساعدات للاجئين، ففي أكتوبر 1957 وجه وفودا عنه إلى كل من ألمانيا الشرقية والصين وحقق بذلك اعتراف العديد من الهيئات والمنظمات الإنسانية.

وخلال الندوة الدولية للصليب والهلال الأحمر الدولي

بنيودلهي من 24 أكتوبر 1957 إلى 7 نوفمبر 1957 تمكن ممثلو الهلال الأحمر الجزائري من حضور المؤتمر وتأكيد مطالبهم بالرغم من عدم اعتراف المؤتمر بشرعية تمثيلهم [19]، ومثل مطلب مساعدة اللاجئين الجزائريين من طرف الهلال الأحمر التونسي وحصل على إجماع الدورة العامة، كما قدم الوفدين التونسي والليبي مطلبا ثالثا يتمثل في حماية المدنيين الجرحى وإرسال فرق طبية إلى الجزائر، لكنه لم ينل الموافقة (5)، في حين صادق المؤتمر على العريضة المقدمة من طرف سوريا ولبنان والمتمثلة في حرية بيع المواد الطبية بالجزائر [20]، وفي ختام هذه الندوة العالمية صادق المؤتمرون على لائحة تدعوا المنظمات الإنسانية إلى تقديم مساعداتها للاجئين الجزائريين وجاء فيها" بما أن عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء والأطفال أضطرهم حوادث الجزائر إلى الهجرة فجأة إلى تونس والمغرب وبما أن أغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايد عددهم كل يوم يوجدون في حالة احتياج تام.. وبما أن الإعانات التي قدمتها الحكومتين التونسية والمغربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية الهلال الأحمر التونسي وجمعيات أخرى متمسكة بمبادئ الهلال الأحمر، لم تكف لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا البريئة للحرب .. فإن المؤتمر .. يوجه للعالم نداءا حثيثا لكي تحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين الجزائريين" [21] .وبعد هذا النداء الدولي الأول من نوعه

الذي جلب انتباه الرأي لم يعانيه اللاجئون الجزائريون بدأت العديد من المنظمات الإنسانية ترسل مساعداتها إلى تونس والمغرب، خاصة هيئة الصليب الأحمر الدولي لكن مساعداتها كانت محدودة ولا تفي بحاجيات اللاجئين الذين تضاعفت أعدادهم، وهو ما كان يشير إليه دوما الهلال الأحمر الجزائري فعند اجتماع مكتبه بتونس في 20 ماي 1958 طالب بمضاعفة المساعدات الدولية لجموع اللاجئين المتزايدة وقد أحصى بتونس وحدها 129000 لاجئ جزائري وأكد أن الأرقام المقدمة للمنظمات الإنسانية هي أقل بكثير عن هذا الرقم مما يؤدي إلى نقص المساعدات [22]

ورغم هذا النشاط الدولي والاجتماعي الواسع للهلال الأحمر الجزائري فقد جابهته عدة صعوبات حدث من فعالية مهامه، ومنها عدم تحقق الاعتراف الدولي به وعدم وجود التنسيق بين هيئاته الموزعة في تونس والمغرب، كما أن هيئة الصليب الأحمر الولي رفعت إنتقاداتها فيما يخص تسيير الهلال الأحمر الجزائري ومراقبة توصياته التي يجب أن تكون خاضعة لجبهة التحرير الوطني [23]

وأحست لجنة التنسيق والتنفيذ من جهتها بانعدام التنسيق بين أعضاء المكتب الإداري للهلال الأحمر الجزائري الموزعين بين تونس والمغرب، قد أدلى مهري إثر عودته من المغرب بتصريح أشار فيه إلى ازدواجية تمثيل المنظمة يزيد من عزلتها إذ أن رئيس الهلال

الأحمر الجزائري المستقر بالرباط ضرب حاجزا ضد نوابه بتونس والمكتب الإداري بتونس ينشط بعيدا عن توجيهات الرئيس [24] وعليه دعت لجنة التنسيق والتنفيذ مسيرو الهلال الأحمر الجزائري إلى إجتماع عام بتونس في شهر أكتوبر 1958 تم خلاله إعادة تنظيم وهيكلة الهلال الأحمر الجزائري وأصبح بن باحمد رئيسا له ووضع تحت وصاية وزارة الشؤون الاجتماعية[25]

ثالثا: أبعاد النشاط الإنساني على دائرة المغرب العربي وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية:

إذا كانت قضايا النشاط السياسي والعسكري الجزائري قد أثارت مرارا حساسية الأطراف المغاربية وأزمت العلاقات بينها وبين جبهة التحرير الوطني فإن مسألة النشاط الاجتماعي والإنساني للثورة الجزائرية بهذه الأقطار لقيت تجاوب ومؤازرة شعبية ورسمية معتبرة، نظرا لخصوصيات هذا الجانب الإنساني وطبيعة نشاطه المتميز، وبحكم أنه لا يعرض لمشاكل وصعوبات تمس الأنظمة السياسية ويمكننا أن نتتبع انعكاسات النشاط الإنساني للهلال الأحمر الجزائري على العلاقات الجزائرية – المغربية من خلال استعراض المواقف المغاربية من نشاطاته وجهوده على المستويين المحلى والدولي ومن توجهاته في إبراز الرؤى الانسانية للثورة الجزائرية.

وجد الهلال الأحمر الجزائري بتونس دعما حكوميا

وشعبيا، إذ قدمت له الحكومة التونسية مساعدات مادية ومعنوية معتبرة وعملت على تسهيل نشاطاته، أما مساعدات السكان التضامنية فكانت تخفف كثيرا من معانات اللاجئين ومثلت موردا هاما لنشاط الهلال الأحمر الجزائري [26] وبدوره الهلال الأحمر التونسي كان مجندا لتقديم المساعدات للاجئين، وقد أسندت له هيئة الصليب الأحمر الدولي مهمة توزيع المساعدات فكان يعمل بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري، ورغم توطد الصلات بين المنظمتين إلا أن الهلال الأحمر الجزائري كانت تواجه بعض الصعوبات في تأدية مهامه تتعلق خاصة باحتكار الهلال الأحمر التونسي لتوزيع المساعدات الدولية حسب معطاياته الخاصة، وتسبب هذا في سوء التوزيع، وعدم وصول المساعدات إلى جميع مراكز اللاجئين [27]

وقد طالب الهلال الأحمر الجزائري بإشراكه في توزيع المساعدات لتسهيل توزيع مخزون المساعدات الموجهة للاجئين، ووعده رئيس الهلال الأحمر التونسي بذلك منذ جانفي 1958، وتأخرت الإستجابة ليتأكد في سنة 1958 أن الحكومة التونسية تحرص على أن يتم التوزيع عن طريق الهلال الأحمر التونسي [28] وعليه فإن المساعدات المرسلة للاجئين كانت توزع منذ أفريل 1958 بطريقتين:

- المساعدات التي توجهها كل دولة باسمها الخاص يقوم الصليب

الأحمر الدولي والهيئات الدولية الأخرى باستقبالها وتسليمها للهلال الأحمر التونسي ليشرف على توزيعها.

- المساعدات التي تبعث بها الدول المانحة مباشرة باسم الهلال الأحمر الجزائري يتم توزيعها إما عن طريق هيئة الصليب الأحمر الدولي أو مباشرة بواسطة الهلال الأحمر الجزائري[29]

وواجه الهلال الأحمر الجزائري مشكلة فرض الضرائب الجمركية على المساعدات الموجهة بامسه الخاص إلى تونس، فتقدم في جويلية 1958 وفد من الهلال الأحمر الجزائري إلى مدير الجمارك لطرح موضوع الإعفاء من الحقوق الجمركية وتسريح السلع والمساعدات الممنوحة، فاستقبله بلطافة ونصحه بالتقرب إلى وزارة التجارة أو وزارة المالية فهما المعنيتين بحل هذا المشكل وبفضل تدخل الهلال الأحمر التونسي ووساطته حلت المشكلة وأصبح يتسلم ما يقدم له من مساعدات دون دفع الضرائب الجمركية عنها [30]، واتخذت الحكومة التونسية في 11 نوفمبر 1960 إجراء هاما لصالح الهلال الأحمر الجزائري إذ صدر مرسوم من وزارة المالية والتجارة يتضمن الاستفادة الجمركية للهلال الأحمر الجزائري، وسمح له باستقبال دفعات المساعدات واستيراد البضائع والأجهزة مع الإعفاء من الضرائب ودون دفع الحقوق الجمركية [31]

وأكد الهلال الأحمر الجزائري تعاونه وعلاقته الطيبة مع

الهلال الأحمر التونسي، وكان هذا الأخير وبالإضافة إلى جهوده الإسعافية يتدخل باستمرار لتشجيع المساعي الإنسانية للهلال الأحمر الجزائري، ويحي باستمرار سماحه الثوار الجزائريين ومواقف جبهة التحرير الوطني النبيلة في العمل على إطلاق سراح الأسرى، ويشجب ما تقوم به القوات الفرنسية من أعمال إجرامية بالجزائر، كما توسط مرارا لإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وعناصر اللفيف الأجنبي، وقام بالإجراءات اللازمة لتسليم بعضهم لقنصليات بلدانهم بتونس [32]، وواظب على حضور حفلات تسليم الهلال الأحمر الجزائري للأسرى إلى ممثلي الصليب الأحمر الـــدولي [33]

إن هذه المواقف التضامنية والجهود الجبارة التي نهض بها الهلال الأحمر التونسي طوال فترة الثورة التحريرية تعتبر إسهامات معتبرة وضروبا من التضحية والمناصرة، ولعل ذلك جعل الرئيس بورقيبة يصرح في إحدى المناسبات الوطنية في أفريل 1962 أمام مسمع وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة أنه " كان للهلال الأحمر التونسي يد بيضاء في إغاثة إخواننا " [34] ولكن الإصرار التونسي على تسلم وتوزيع المعونات الإنسانية أظهر النوايا الضيقة التي تتمسك بها السلطات التونسية والهلال الأحمر التونسي على حساب القضية الجزائرية.

ولقي الهلال الأحمر الجزائري بالمغرب دعما لنشاطاته منذ إن

إستقر بطنجة حيث كان يشرف على تقديم المساعدات للاجئين والاسعافات للجرحى والمرضى، ويقوم بجمع التبرعات من الموسرين الجزائريين والمغربيين، وساهمت السلطات المغربية في تقديم المساعدات الضرورية للاجئين وكان لمكتب المساعدات الوطنية والهلال الأحمر المغربي دور هام في معاضدة الهلال الأحمر الجزائري وجمع المساعدات الغذائية والطبية للاجئين [35]، كما استعان المغرب في وقت مبكر بهيئة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإنسانية لتقديم مساعداتها للاجئين الجزائريين، وكانت مساعدات هيئة الصليب الأحمر الدولي بالمغرب جد معتبرة مقارنة بتونس، وقدمت في كثير من المرات لمثلي جبهة التحرير الوطني بالمغرب كميات هامة من الأدوية والمساعدات سعيا منها لتسهيل الحصول على أسرى الحرب الفرنسيين [36] كما كانت توزع مساعداتها بواسطة ممثلها بالمغرب بالتعاون مع مكتب المساعدات الوطنية المغربية أما تعاملها مع الهلال الأحمر الجزائري فلم يكن تعاملا رسميا، وقد وجهت له إنتقاداتها ورفعت تحفظاتها بخصوص المهام الموكلة لمكتب المساعدات الوطنية المغربية في توزيع المساعدات، ففي إحدى إجتماعاتها بالرباط في 15 أكتوبر 1958 طرحت بعض الصعوبات المرتبطة بتوزيع المساعدات إذ رفضت إعتبار المغربيين القادمين من الجزائر كلاجئين، لكن مكتب المساعدات الوطنية رد بقوله: " أنه إحتكاك عابر بسبب

المشاكل الملازمة لكل الإقامات" [37]، ولم تكن هذه الإحتجاجات سوى تشكيك في المهام الإنسانية التي ينهض بها مكتب المساعدات الوطنية بين أوساط اللاجئين ذلك أن الهلال الأحمر الجزائري كذلك

كان عندما يقدم إسعافاته للاحئين لا يفرق بين المغربيين والجزائريين كونهم أتو من الجزائر هروبا من بطش الإستعمار ويتعرضون لنفس الظروف الصعبة [38]

لقد أكد الهلال الأحمر المغربي وقوفه خلال الثورة التحريرية إلى جانب الهلال الأحمر الجزائري وساهم بقسط وافر في تسهيل مهامه ومعاضدة نشاطه فكان يقوم بدوره باسعاف المرضى وتوزيع المساعدات عللا اللاجئين ويسهر على تنظيم الإكتتابات التضامنية، وقد دفع في سنة 1958 ما يقرب من مليون فرنك فرنسي و 500 طن من القمح كمساعدة جمعت للاجئين [39]

وقد ساهمت الحكومة المغربية والهلال الأحمر المغربي في تسهيل مهمة إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، غذ عبر مسؤولوا الثورة عن العلاقة الحميمة التي تربطهم بالمغرب وجسدوا هذا الشعور في تلبية طلب الحكومة المغربية بإطلاق سراح الأسرى فوق ترابها، هو ما جسده الهلال الأحمر الجزائري منذ سنة 1959 [40] بالتنسيق مع الحكومة المغربية التي سهلت المهمة وأعطتها بعدا دعائيا، ولا يخفى ما كان لهذه المهام الإنسانية من فوائد لصالح

القضية الجزائرية إذ أبرزت بعدها الإنساني أمام الرأي العام وفضحت السياسة الفرنسية، وكسبت تأييد المنظمات الدولية لمضاعفة مساعدتها للاجئين الجزائريين.

كما وجه مسؤولو الثورة عنايتهم بخاصة إلى وضعية الشبان الأجانب الذين جندتهم فرنسا في فرق اللفيف الأجنبي فعملت الحكومة الجزائرية المؤقتة على فتح عدة مكاتب بالمغرب مهمتها إعادة الجنود الأسرى إلى أوطانهم وقدرت أعداد الأسرى الذين أطلق سراحهم عبر الحدود المغربية الجزائرية بـ 3299 جنديا [41] وكان يتم تجهيز هؤلاء للعودة إلى أوطانهم بالتنسيق مع السلطات المغربية حيث يمنح كل جندي مبلغ وتذكرة سفر وتقام بالمناسبة حفلات خاصة يحضرها المسؤولون المغربيون، ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال أن حفل تسليم إحدى عشر أسيرا بتاريخ 04 أكتوبر 1960 انتظم بحضور ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب وأحمد العلمي وزير الإعلام والسياحة بالحكومة المغربية، وعقد بالمناسبة شوقي مصطفاي ندوة صحفية حضرها عدد هام من الصحفيين، أوضح خلالها تزايد حركة الفرار في صفوف اللفيف الأجنبي العاملين بالجيش الفرنسي، وأكد التزام الحكومة الجزائرية المؤقتة بإعادة هؤلاء لأوطانهم والسهر على احترام المواثيق الدولية وقدم في الأخير شكره العميق " لمسيري الهلال الأحمر المغربي على الإعانة التي قدموها لنا لتنظيم هـــذه الندوة

الصــحفية" [42]

أما في ليبيا فتواجد الجزائريين لم يكن معتبرا كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب فهي لم تكن طريقا وموطنا للاجئين الجزائريين لبعدها وظروفها الطبعية الصعبة لكن جبهة التحرير الوطني اهتمت بتنظيم الجالية الجزائرية بليبيا وأنشأت مصلحة الهلال الأحمر الجزائري سنة 1957 ، حيث كانت تنشط بالطابق الأرضي من مبنى بعثة جبهة التحرير الوطني بطرابلس وتمثلت مهمة المكتب بتمثيل الهلال الأحمر الجزائري جمع التبرعات والمساعدات الإنسانية للاجئين وكلف المكتب بتنسيق نشاطه مع لجنة مناصرة الشعب الجزائري وكذا الإشراف على الشؤون الإجتماعية بقاعدة ليبيا من تقديم الإسعافات للجنود والمساعدات لمدارس أبناء الشهداء وكان حضوره قويا بليبيا خاصة خلال أيام التضامن مع الجزائر فهو يراقب نشاط جمع التبرعات والمساعدات بليبيا [43]

وعليه فإن بلدان المغرب العربي ومنظماتها الإنسانية قدمت سندا مهما لنشاط الهلال الأحمر الجزائري ووطدت علاقاتها مع مسؤولي الثورة الجزائرية لخدمة المبادئ الإنسانية الفاضلة في ظروف الحرب؛ وبخاصة إسعاف اللاجئين وتأكيد صداقة المنظمات الدولية وإطلاق الأسرى.

ونخلص في الأخير مؤكدين على النقاط الرئيسية التالية:

- إن النظرة الاجتماعية للثورة الجزائرية عبر بحق عن المطامع

الإنسانية العميقة للجماعات البشرية ممثلة في الحرية والعدالة والتعاون وقد اصطبغ توجهها الاجتماعي جليا في رعايتها وتأطيرها للاجئين – مرآة كل ثورة إنسانية – في مؤسسات ضمنت لهم الإسقرار والعزة وأعادت للهم الأمل في الحياة.

- إن الثورة الجزائرية جسدت أبعاد إنسانية سامية في أدبياتها الثورية تمثلت في عنايتها بالإنسان، وحفاظها على مبادئ السلم والتعاون وحقوق الإنسان، وحرصها على كسب صداقة المنظمات الإنسانية ومراعاة المواثيق الدولية.

- لقي النشاط الإنساني للثورة الجزائرية ببلدان المغرب العربي دعما معتبرا وتشجيعا متواصلا، ولا شك أن الأبعاد السامية التي كرسها الهلال الأحمر الجزائري والمبادئ الإجتماعية الثورية التي عرفها مجتمع اللاجئين قد انعكست على أوضاع هذه البلدان الإجتماعية وأثرت على مواقفها السياسية في علاقاتها مع الثورة الجزائرية.

الهوامش

(❖)هناك انفاق بين الدارسين لتاريخ الثورة الجزائرية في اعتبار أن مصطلح اللاجئين يطلق على مجموع الجزائريين الذين اضطرتهم ظروف الحرب لترك البلاد واللجوء إلى تونس والمغرب، يشمل مصطلح الجالية الجزائرية المتواجدة بهما من قبل كما لا يشمل المهاجرين بفرنسا، ينظر الجنيدي خليفة وأخرون: حوار حول الثورة، ط1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986: ج3، ص45.وهناك من الباحثين من يخلص بين مصطلحي لاجئ ومهاجر، إذ يعرف عمار بوحوش مثل مصطلح اللاجئ أنه أي شخص خرج من الجزائر مكره وتوجه إلى بلد أخر للأقامة به خلال فترة الاحتلال من سنة 1830 وإلى غاية 3 جويلية 1962، ينظر الفصل الرابع والعشرون " وضعية اللاجئين الجزائريين خلال حرب التحرير وبداية الاستقلال" من كتاب، بوحوش عمر: التاريخ السياسي للجزائر: ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت 1997، ص542.

1 - خصصنا في بحثنا المقدم لنيل درجة الماجستير مبحثا للدعم الاجتماعي المغاربي المقدم للاجئين الجزائريين. ينظر، مقلاتي عبد الله": دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف الدكتور حميدة اعميراوي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000. 2001، ص -ص 190 - 228

2 - ينظر، الجنيدي خليفة وأخرون: المرجع السابق، ج3، ص 48

3 -ينظر، المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، مطبقة لابراس، تونس: العدد 12(15 نوفمبر 1957) ص 3

4 -ينظر، المجاهد: العدد 12(15 نوفمبر 1957) ص3

5 - يراجع بتفصيل، بوحوش عمار: المرجع السابق، ص -ص 542 -543. والمجاهد: العدد 55(16 نوفمبر 1959) ص 8

6 - ينظر، المجاهد: العدد 22(15 نوفمبر 1958) صفحة 9

7 -يراجع بخصوص مهام هذه المصلحة وهياكلها

Ben Atia Farouk, les actions humanitaires pendant la lutte de libération, Ed. Dahlab, Alger, 1990,pp95-96

8 - انشأت وزارة الشؤون الاجتماعية خمس مراكز لابناء الشهداء بتونس والمغرب وكونت في سنة 1960 هيئة مختصة بشؤون الطفولة سمتها (اللجنة الوطنية للشبيبة وإنقاذ الطفولة) كما أقام الاتحاد العام للعمال الجزائريين العشرات من دور الأطفال، ينظر، الطفل الجزائري ضحية الاستعمار: الشباب، مجلة تصدرها لجنة الشباب والرياضة لجبهة التحرير الوطني، تونس: العدد 5(نوفمبر 1959) ص - ص10 -11

ينظر، مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص –ص 226 -227

10– EL Moudjahid: n° 17 1 Févier 1958, t1, PP292,293

11 -كلفت كل من شانقريحا وبن اسماعيل والصيدلي مراد بتحرير قانون جمعية الهلال الأحمر الجزائري، وتمت كتابة المستلهم أساسا من قوانين الهلال الأحمر التونسي في شهر أكتوبر 1956 ينظر Ben Attia Farouk, op. cit, P80

ibid, p80 ,Ben Atia Farouk -12

13 -حسب ما جاء في المادة الأولى من ميثاقها ينظر (Ben Atia Farouk, ibid Annexe III)

14 - ينظر تشكيلة مكتب الهلال الأحمر الجزائري ومهامها

Ben Atia Farouk, op. cit, P83

15 - ينظر المجاهد: العدد 42 (18 ماي 1959) ص 2

Atia Farouk, op. cit, p84 Ben-16

17 - ينظر، المجاهد: العدد 58 (28 ديسمبر 19549) ص 9

P. 84 ibid -18

19 - الهلال الأحمر الجزائري لم يشارك في الندوة كهيئة رسمية وإنما استطاع بفضل تضامن جمعيات الهلال الأحمر للدول العربية إدماج نواب عنه ضمن وفودهم وإقناعهم بتبني مطالبه، إذ شارك كل من بن باحمد وبن تامي والشريف قلال ضمن وفد الهلال الأحمر السوري. ينظر Farouk, op. cit 86 Ben Atia

Ibid -20

21 -يراجع بالتفصيل جهود الوفد التونسي والوفود العربية في الدفاع عن قضية اللاجئين خلال المؤتمر، والحديث الذي خص به مندوب تونس بشي قايد سبسي جريدة المجاهدة: العدد 13(1 ديسمبر 1957(ص 8)

22 -ينظر نص اللائحة كاملا بـ المجاهد: العدد 14(15 ديسمبر 1957) ص4

Ben Atia Farouk, op. cit, P93-94 ibid P82.-23

ibid-24

25 - ينظر المجاهد: العدد 58(28 ديسمبر 1959) ص9

26 -المجاهد: العدد 12 (15 نوفمبر 1957) ص3

Atia Farouk, op. cit, pp 95-99 Ben-**27**

Ibid: p 96 -**28**

29 -ينظر المجاهد: العدد 42 (18 ماي 1959) ص2

Ben Atia Farouk, ibid, p 95.5-**30**

Ben Atia Farouk: op. cit, p.961-**31**

ibid, pp 95-99-**32**

33 -ينظر رسالة من الهلال الأحمر التونسي إلى رئيس الهلال الأحمر الجزائري مؤرخة في جوان 1959 يبلغه فيها بإتمام إجراءات تسليم أسير دنمركي لقنصلية بلاده بتونس ويشكره على موافقة الإنساني Ben Atia Farouk, ibid (Annexe IV)

34 -في جوان 1959 وفي حفل تسليم الأسير جان جاك الفرنسي بنقر الفرع المحلي للهلال الأحمر التونسية بغار الدماء شكر رئيس الهلال الأحمر الجزائري بن حامد مساعي وجهود الهلال الأحمر التونسي لمساعدة هيئته، وقد حشر الحفل كذلك مندوب عن الحكومة التونسية وممثل الصليب الأحمر الدولي والكاتب العام للهلال الأحمر التونسي وممثلوه بغار الدماء – ينظر، المجاهد: العدد 44 (14 جوان 1959)ص14

35 - دمق كحمد: وفاء للشهداء، شركة العمل للنشر، تونس، 1968، ص82

Ben Atia Farouk, ibid, p96-36

Ben Atia Farouk, op. cit pp 92-37

38 -المجاهد: العدد 14(15 ديسمبر 1957) ص4

Ben Atia Farouk, ibid, p93-**39**

40 - ينظر، المجاهد: العدد 27(22 جويلية 1958) ص2

41 - ينظر محمد بجاوي: النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960، الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، العدد 83(سبتمبر – أكتوبر 1984) ص –ص 130 -131 وذكر بينهم 2071 ألمانيا/ 439 إسبانيا، و 447 إيطاليا، 87 مجريا، 42 يةغسلافيا، 41 بلجيكيا، و 34

سويسرايا، 29 نمساويا، و17 هولنديا، و16 اسكندنافيا، 9 إنكليز، 7 من لكسنبورغ، 5 أمريكيين، 3 يونانيين، 1 كوري، 1 بلغاري.

42-El Moudjahid, n°71 14 octobre 1960 t3, P. 255, 256.6

صديق محمد الصالح" .. الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص137 وما بعدها.